

نظرة عامة

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، فقد شهد عام 2019، تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 1.4 في المائة، مقابل 2 في المائة عام 2018. يُعزى ذلك بصورة أساسية إلى تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، وعدم قدرتها على تحقيق التضخم المستهدف عند مستوى 2 في المائة. شجع التراجع في معدل التضخم العديد من الدول المتقدمة على تبني سياسات نقدية تيسيرية، من خلال إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة لتنشيط الطلب المحلي. بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل ارتفاعاً خلال عام 2019، ليبلغ 5 في المائة، مقابل 4.8 في المائة عام 2018، وذلك انعكاساً للارتفاع النسبي في أسعار السلع الغذائية التي تمثل وزناً نسبياً كبيراً في السلة الاستهلاكية بتلك الدول.

وخلال عام 2019، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى حوالي 188 مليون عاطل عام 2019، مقابل نحو 172 مليون عاطل عام 2018، ومع ذلك بقي معدل البطالة على نفس مستوى عام 2018 عند مستوى 5.4 في المائة. وفي الواقع فإن أسواق العمل العالمية أصبحت تحت ضغط مجموعة من العوامل المركبة، أهمها التقدم التقني وزيادة التكامل الاقتصادي على طول سلاسل التوريد العالمية. كما تعمقت ظاهرة بدأت تظهر بوضوح منذ سنوات، وهي ظاهرة تنامي الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات بقوة في مجال الإنتاج، فيما لا تزال الإشكالية الأكبر تتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الشباب ليلعب نحو 13.6 في المائة.

من جانب آخر، انعكس تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي والإجراءات الحمائية التجارية على معدل نمو التجارة الدولية خلال عام 2019 الذي تراجع إلى نحو 0.9 في المائة، مقابل 3.8 في المائة عام 2018. يُعد بذلك عام 2019 من الأعوام القلائل

واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلاً عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية. كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. علاوةً على ما سبق، ساهم أيضاً غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلاً عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي.

لمواجهة تلك التحديات اتخذت عدة اقتصادات كبرى إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل، كذلك التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستهلاك المحلي.

في ضوء ذلك، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9 في المائة عام 2019، مقابل 3.6 في المائة عام 2018. على مستوى الاقتصادات المتقدمة، تراجع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2019 ليلعب نحو 1.7 في المائة، مقابل 2.2 في المائة عام 2018. بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فرغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو يتجاوز ضعف ما حققته الدول المتقدمة، حيث بلغ 3.7 في المائة مقابل 4.5 في المائة عام 2018، إلا أن ذلك المعدل يمثل أقل معدل نمو تسجله دول المجموعة على مدى الأعوام العشرة السابقة.

كذلك أدى انكماش مشتريات الشركات الكبرى واستثماراتها إلى تراجع الناتج الصناعي في اقتصادات دول رئيسة في أميركا الشمالية وآسيا وأوروبا.

بناءً عليه، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي لنحو 2.9 في المائة عام 2019 مقابل 3.6 في المائة عام 2018. سجلت الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في معدل نموها من 2.2 في المائة عام 2018 إلى نحو 1.7 في المائة عام 2019 بفعل تباطؤ النمو في معظم دول المجموعة خلال عام 2019.

ساهمت السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها مختلف دول العالم، خاصة الدول المتقدمة في تخفيف وطأة التطورات سالفة الذكر على اقتصاداتها، ومن ثم على النمو الاقتصادي العالمي. بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد عانت من تباطؤ معدل النمو انعكاساً للتطورات العالمية وكذلك لأسباب فُتورية خاصة باقتصادات بعض الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل البرازيل والهند والمكسيك وروسيا، وتفاقم الضغوط الاقتصادية الكلية المرتبطة بضيق الأوضاع المالية في كل من الأرجنتين وتركيا، ونشوب التوترات السياسية، والقلقل الاجتماعية في بعض دول المجموعة.

في هذا السياق، تراجع النمو في أكبر اقتصادين ناشئين، الصين والهند خلال عام 2019، وكان الانخفاض أكثر حدة في الاقتصاد الهندي. ومن ثم حققت الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة تراجعاً في معدل النمو عام 2019، ليسجل نحو 3.7 في المائة، مقابل حوالي 4.5 في المائة خلال عام 2018، في ظل التحديات السابقة التي تواجهها، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

التي ينخفض فيها معدل نمو التجارة الدولية إلى ما دون معدل نمو الناتج العالمي حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ضعف معدل نمو التجارة العالمية.

فيما يتعلق بالديونية الخارجية، ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلعب نحو 10,600 مليار دولار عام 2019 مقابل حوالي 10,127 مليار دولار عام 2018.

على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية، فرغم انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية عام 2019، إلا أن أوضاع اقتصاد منطقة اليورو، وحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو، في حين استقرت قيمة الدولار مقابل الين الياباني للعام الثالث على التوالي.

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، فالتوترات التجارية ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، والتطورات الجيوسياسية انعكست سلباً على مستويات الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط وهو ما أدى إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصادات العربية خلال عام 2019.

نمو الاقتصاد العالمي

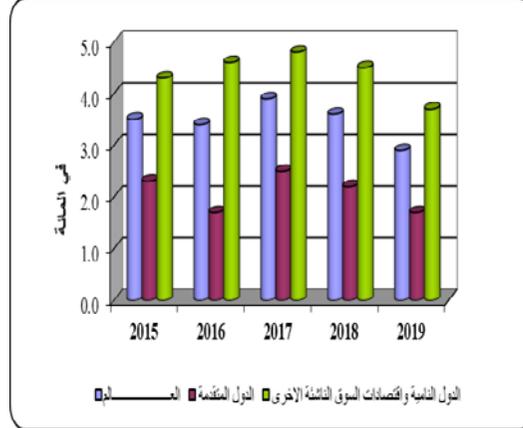
تضافرت عدة عوامل لدفع الاقتصاد العالمي نحو التباطؤ، ليحقق أدنى معدل نمو له خلال عام 2019 منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، فقد أقلت التوترات التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي، وانعكست سلباً على التدفقات الاستثمارية للدول النامية، واقتصادات الأسواق الناشئة، نتيجة لضعف مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين مما نتج عنه استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي. كما أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على عدة دول في آسيا وأميركا اللاتينية، وحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، لم تؤثر فقط على الاتحاد الأوروبي وإنما امتد تأثيرها إلى مختلف أنحاء العالم.

مستوى 3 في المائة. يرجع تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي إلى انخفاض معدل نمو الإنفاق الاستثماري في ظل التوترات التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي، ذلك رغم التخفيضات الضريبية التي نفذتها الإدارة الأمريكية التي بلغت 1.5 تريليون دولار، والتي كان مأمول منها أن تؤدي إلى تحسن أداء الاقتصاد بصورة أكبر، وكذلك التخفيضات الثلاث لأسعار الفائدة التي أجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 2019.

بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد بلغ معدل نموها عام 2019 نحو 1.2 في المائة مقابل نحو 1.9 في المائة عام 2018، وهو أقل معدل نمو لمنطقة اليورو منذ عام 2013، ذلك رغم السياسات النقدية التحفيزية للبنك المركزي الأوروبي، المتمثلة في خفض أسعار الفائدة إلى مستويات دون الصفرية، واستمرار برنامج شراء السندات، ومن ثم ضخ المزيد من الأموال في اقتصاد منطقة اليورو، لدرجة أن بعض الخبراء يخشون نفاذ الأدوات النقدية التي يملكها البنك المركزي لدعم الاقتصاد. كما يعزى تراجع معدل النمو بمنطقة اليورو لتضافر مجموعة من العوامل من أهمها المخاطر المتعلقة بالتجارة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتلك المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك الوضع السياسي غير المستقر في إيطاليا، والإضرابات في فرنسا، حيث تمثل كل من بريطانيا وفرنسا ثاني وثالث أكبر اقتصادات المنطقة، إضافة إلى تراجع الناتج الصناعي بحدّة في منطقة اليورو ككل خلال عام 2019. كل هذه العوامل انعكست بدرجات متفاوتة على مستوى الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو.

حقق الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، تراجعاً في معدل النمو ليبلغ نحو 0.6 في المائة عام 2019، مقابل 1.5 في المائة عام 2018، على خلفية تراجع الصادرات، حيث تراجع معدل نمو الصادرات الألمانية خلال عام 2019 نتيجة تأثرها بتباطؤ الاقتصاد العالمي، والخلافات التجارية الدولية، وتراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، على ضوء حالة الترقب بشأن خروج بريطانيا المنتظر من الاتحاد الأوروبي. أدى ذلك لتراجع الفائض التجاري لألمانيا إلى 223.6 مليار يورو، بعد أن كان الفائض التجاري عام 2018 يصل إلى 228.7 مليار يورو. رغم ذلك تمتلك ألمانيا فائض في الموازنة العامة يمكنها توظيفه في دعم اقتصادها

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2015-2019)



المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة (1)، فقد حققت معظم دول المجموعة الكبرى تراجعاً في معدل النمو، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية معدل نمو بلغ 2.3 في المائة، مقابل 2.9 في المائة خلال عام 2018. كما انخفض معدل النمو في منطقة اليورو ليلعب نحو 1.2 في المائة مقابل 1.9 في المائة عام 2018. فيما يخص معدل نمو الاقتصاد الكندي، فقد حقق نفس معدل النمو الذي حققه خلال عام 2018، البالغ 1.8 في المائة. أما الاقتصاد البريطاني فرغم امتداد فترة عدم اليقين نظراً لعدم التوصل لاتفاق حول كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى قرب نهاية العام، إلا أن معدل النمو ارتفع ليلعب نحو 1.4 في المائة عام 2019، مقابل 1.3 في المائة عام 2018. أما الاقتصاد الياباني فرغم تحسن معدل نموه عام 2019 إلا أنه يعد منخفضاً نسبياً، حيث بلغ 0.7 في المائة، مقابل 0.3 في المائة عام 2018 وهو ما يُعد من أقل معدلات النمو المسجلة بين الاقتصادات المتقدمة.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي إلى نحو 2.3 في المائة مقابل 2.9 في المائة عام 2018 بما يمثل أدنى معدل نمو مسجل للاقتصاد الأمريكي على مدار السنوات الثلاث الماضية، ومن ثم لم يصل الاقتصاد الأمريكي لمعدل النمو المُستهدف من قبل الإدارة الأمريكية عند

(1) تشمل الدول المتقدمة في "أفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2020" الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة وكندا.

كما أن الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل العمود الفقري لنمو الناتج المحلي الإجمالي حقق ارتفاعاً محدوداً بلغ 1.1 في المائة عام 2019.

من ناحية أخرى، سجل إنتاج المصانع انخفاضاً وفقاً لمؤشر «آي إتش إس ماركيت - سي آي بي إس» لمديري المشتريات بقطاع الصناعات التحويلية البريطاني في ديسمبر 2019 ليصل إلى 45.6 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ يوليو 2012، حيث تُشير القراءة الأدنى من 50 إلى انكماش، وأن العملاء سيفقدون بصورة أكثر حذراً في ظل عدم وضوح الرؤى بشأن الخروج من التكتل الأوروبي. كما وضعت كل من وكالتي "إس أند بي" و"فيتش" بريطانيا تحت المراقبة السلبية، في حين خفضت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني نظرتها لبريطانيا إلى سلبية، وذلك بسبب عدم وضوح الرؤى بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي، الذي أثر على قابلية التنبؤ لعملية صنع السياسات. كما حذرت الوكالة من خطر خفض التصنيف الائتماني للدين السيادي البريطاني في حال خروجها من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وأشارت "موديز" إلى أنه من المؤكد أن تتراجع القوة الاقتصادية والمالية لبريطانيا نتيجة مغادرتها الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق باليابان، واجه الاقتصاد الياباني خلال عام 2019 مجموعة من التحديات التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي، ليبقى دون مستوى الواحد في المائة، حيث حقق الاقتصاد الياباني معدل نمو بلغ 0.7 في المائة عام 2019، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي والعودة به إلى مسارات النمو السابقة. وهو ما يُعزى في جزء منه إلى تراجع صادراتها، التي تُعد المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الياباني في ظل التوترات التجارية المُشار إليها سلفاً، حيث تأتي اليابان في صدارة المتضررين من حالة الشد والجذب الأميركية-الصينية؛ إذ أنها تهدد صادرات اليابان وخاصةً من قطع غيار السيارات، والأجهزة الإلكترونية، والآلات الثقيلة. كما تعاني الشركات اليابانية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج من عدم اليقين نتيجة تصاعد التوترات في المحيط التجاري العالمي، وهذا ما جعل اليابان توقع اتفاقاً تجارياً مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2019 لخفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية الأميركية والآلات اليابانية وغيرها من المنتجات.

من ركود محتمل. ركزت الحكومة الألمانية في عام 2019 على تعزيز الطلب المحلي، وخاصة استهلاك الأسر، والإنفاق الحكومي لتعويض التراجع في الطلب العالمي على السلع الألمانية، وهو ما ساهم في تحقيق الاقتصاد الألماني لمعدل نمو موجب خلال عام 2019 على الرغم من التحديات التي واجهته.

كما انخفض معدل النمو في إيطاليا ليلبلغ 0.3 في المائة، خلال عام 2019، مقابل 0.8 في المائة عام 2018، وبذلك تسجل إيطاليا أقل أداء اقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي خلال هذا العام، حيث عانت إيطاليا من تباطؤ النمو منذ مطلع القرن، وتعد الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي غير اليونان، التي لم يصل الناتج المحلي الإجمالي بها إلى مستوياته المُسجلة ما قبل أزمة 2007. ومن ثم فقد طالب صندوق النقد الدولي الحكومة الإيطالية بإجراء إصلاحات هيكلية لتحرير الأسواق، وتعزيز القطاع المصرفي من أجل إنعاش الاقتصاد الإيطالي. لم يكن الأمر أحسن حالاً في فرنسا، ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، فقد عانى الاقتصاد الفرنسي من مزيد من الضغوط بسبب الاحتجاجات الشعبية والإضرابات المتعلقة بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية ليتراجع نمو الاقتصاد الفرنسي عام 2019 إلى 1.3 في المائة، مقابل 1.7 في المائة عام 2018.

أما في المملكة المتحدة، فقد شهد عام 2019 استمرار الأداء المتواضع للاقتصاد البريطاني، حيث حقق معدل نمو بلغ نحو 1.4 مقابل 1.3 في المائة عام 2018، حيث عانى الاقتصاد البريطاني خلال عام 2019 من تبعات عاملين أساسيين أثرا على أدائه، هما التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائهما التجاريين، وعدم اليقين بشأن موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وهذا العامل الأخير، رغماً عن تهوين البعض من أثره، إلا أن تأثيره لا يقتصر فقط على ما يتوجب على بريطانيا دفعه للاتحاد الأوروبي مقابل الخروج والمُقدر له نحو 60 مليار دولار، وإنما أيضاً أثره على التجارة الخارجية لها، لاعتماد بريطانيا على دول الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيس تزيد حصته على نصف تجارة بريطانيا، وكذلك فقدان بريطانيا لعدد من المؤسسات المالية الكبرى، مع ما يعنيه ذلك من هبوط حاد في تدفقات الأموال في الاقتصاد البريطاني. لعل أبرز دليل على ذلك تراجع استثمارات في مجال الأعمال في بريطانيا عام 2019 نتيجة التردد في شراء الأصول البريطانية،

السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسؤولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فقد حقق في عام 2019 نمواً بلغ نحو 6.1 في المائة مقابل 6.7 في المائة عام 2018، ورغم أنه يمثل أضعف معدل نمو اقتصادي للصين منذ 1990، إلا أنه مازال قوياً مقارنة بمعدلات النمو العالمية. كما أنه يقع في نطاق معدل النمو المُستهدف الذي يتراوح ما بين 6 في المائة إلى 6.5 في المائة، وبلغت نسبة مساهمة النمو الاقتصادي الصيني في نمو الاقتصاد العالمي نحو 30 في المائة. سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين ارتفاعاً خلال عام 2019 إلى نحو 10276 دولار أمريكي، ولأول مرة يكسر حاجز 10000 دولار أمريكي. يُعد هذا المعدل جيداً في ضوء التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعدم الوصول لاتفاق حتى نهاية عام 2019. شكّل العامل الأساسي في تحقيق هذا المعدل قوة الاستهلاك المحلي، الذي مثل القوة الدافعة الأولى للنمو الاقتصادي في الصين عام 2019، حيث سجلت مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة 8 في المائة عام 2019 وهو مؤشر هام عن نمو الاستهلاك، والذي أسهم بحوالي 57.8 في المائة في النمو الاقتصادي، أي أعلى بحوالي 26.6 نقطة مئوية من مساهمة تكوين رأس المال الكلي، وهذا يؤكد نجاح السياسات الصينية، التي تم انتهاجها منذ عام 2009، بالتحول نحو الاعتماد على الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو الاقتصادي.

في جانب العرض، لعب النمو الصناعي المدفوع بالابتكار التقني مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي الصيني في عام 2019، حيث ارتفعت القيمة المُضافة الصناعية بنسبة 5.7 في المائة، في حين ارتفعت استثمارات الأصول الثابتة بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي في عام 2019، وسجلت القيمة المُضافة للصناعات الاستراتيجية نمواً بنسبة 8.4 في المائة، مقارنة بالعام السابق. كما كان لنمو الصناعات التحويلية والتقنية تأثيراً واضحاً على معدل النمو. كما ساهم الإنفاق على البنية التحتية في الصين ضمن تدابير التحفيز الحكومية في تعزيز أداء القطاع الصناعي. كما استمرت الصين في إصلاح السياسات الاقتصادية الموجهة لتفعيل دور آليات السوق، وهو ما ساهم في تحسن بيئة الأعمال.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽²⁾، فقد شهدت انخفاضاً في معدل النمو عام 2019 ليبلغ نحو 1.6 في المائة، مقابل 2.3 في المائة عام 2018، وهو يتماشى مع حالة التباطؤ في الاقتصاد العالمي. كما أن تباطؤ نمو اقتصاد الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثر سلباً على أداء تلك المجموعة باعتبارها السوق الرئيس لصادرات مجموعة الدول المتقدمة الأخرى. حققت بعض دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة عام 2019، محافظةً على معدل نموها الذي حققته العام الماضي من بينها الدنمارك التي ارتفع معدل نموها إلى 2.4 في المائة، وتايوان التي سجلت معدل نمو 2.7 في المائة.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فعلى الرغم من تحقيق معدل نمو أعلى من المعدل العالمي، بلغ نحو ضعف معدل نمو اقتصادات الدول المتقدمة، إلا أنه يبقى أقل من المعدل المُحقق عام 2018، بل أنه أدنى معدل نمو لتلك المجموعة منذ عام 2009. يرجع ذلك لتأثرها بالتطورات السلبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية العالمية، يُضاف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط خلال العام، باعتبار أن بعض دول المجموعة دول منتجة ومصدرة للنفط، وتعرض العديد من دول المجموعة لمشاكل جعلتها تعاني من ركود أو تراجع في معدل النمو. في هذا الإطار، عانت المكسيك خلال عام 2019 من ركود اقتصادي، كما شهدت تشيلي توترات سياسية، في حين شهدت الأرجنتين أزمة مالية، تزايدت معها التوقعات باحتمال عدم قدرتها على سداد ديونها خلال العام. كما تفاقمت الأزمات بجنوب أفريقيا، ثاني أكبر اقتصاد في قارة إفريقيا، وسط ضغوط أثرت سلباً على أداء قطاعي التعدين والصناعة. من جهة أخرى تعرض الاقتصاد التركي لحالة ركود على خلفية أزمة العملة التي فقدت حوالي ثلث قيمتها.

رغم ذلك، يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية⁽³⁾ كأكبر المجموعات من حيث معدلات نموها خلال عام 2019، بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات

(2) تشمل الدول المتقدمة الأخرى في "أفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2019" مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة وكندا.

(3) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنجلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فيتنام.

لإنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك +"، الذي يُعد النفط المصدر الأول للنمو في بعض دول المنطقة، وهو ما أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي لدول المجموعة، إضافة إلى الانكماش الكبير في الاقتصاد الإيراني في ضوء تشديد العقوبات الأمريكية عليها. جاءت ليبيا في المرتبة الأولى من حيث معدل النمو خلال 2019 بين دول المجموعة بنسبة 9.9 في المائة، ويأتي بعدها جيبوتي بمعدل نمو بلغ 7.5 في المائة، بينما انخفض نمو بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون مستوى 2 في المائة، في حين سجلت كل من إيران والسودان ولبنان انكماشاً يعكس تأثير التحديات التي تواجه هذه البلدان.

بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فرغم تراجع معدل نمو المجموعة ككل خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، إلا أنه يظل أعلى من معدل نمو الاقتصاد العالمي، ويقترب من معدل نمو اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. بهذا الصدد بلغ معدل نمو مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 3.1 في المائة عام 2019 مقابل نحو 3.3 في المائة عام 2018. حققت بعض دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة نسبياً هذا العام، حيث حققت سبعة عشر دولة معدل نمو تجاوز 5 في المائة، كما تجاوزت معدلات النمو في كل من رواندا وجنوب السودان العشرة بالمائة. ساهم في ذلك زيادة الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنية التحتية، وزيادة الاستهلاك العام، وتوسع المناطق الحضرية في الإصلاحات التنظيمية وتحسن بيئة الأعمال، ما أدى إلى ظهور المزيد من الشركات الناجحة في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة الدخل والطلب على السلع والخدمات، مدعوماً بالإنتاج والخدمات الزراعية. تبقى مشكلة التوسع في الاقتراض من قبل دول تلك المجموعة، أمر يهدد استدامة النمو في تلك المجموعة، حيث شجع تراجع أسعار السلع والفائدة العالمية الدول الإفريقية على الاقتراض بشكل واسع، حيث جمعت الدول الإفريقية نحو 30 و26 مليار دولار من الأسواق الدولية عامي 2018 و2019 على التوالي، ومن بين 54 دولة إفريقية، هناك 20 دولة على مقربة من مستويات مثيرة للقلق أو وصلت لها فعلاً فيما يتعلق بقدرتها على تحمل أعباء المديونية، مما يندرج بتعرض بعض دول المجموعة لأزمة في المستقبل نتيجة تفاقم مستويات الديون.

أما الهند، فقد شهد اقتصادها تباطؤاً للعام الثالث على التوالي حيث انخفض معدل النمو ليلبلغ 4.2 في المائة عام 2019 مقابل 6.1 في المائة عام 2018، ليسجل أسوأ معدل نمو له منذ عام 2002، وذلك رغم ما بذلته الحكومة من جهود من أجل الحد من هذا التباطؤ، تمثلت في خفض أسعار الفائدة، وتبني إصلاحات هيكلية، من بينها تخفيض معدلات الضرائب، ومنح تسهيلات لجذب المزيد من الاستثمارات، وتبني برنامجاً متوسط المدى لخصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة. لعل الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي الهندي منذ نحو عقد من الزمان التي تتمثل في ارتفاع رصيد القروض المتعثرة في ميزانيات البنوك، وانفجار فقاعة العقارات هذا العام أضاف صعوبات جديدة للبنوك، حيث شهد القطاع المصرفي الهندي انخفاضاً في حجم الإقراض في عام 2019.

في **البرازيل**، بلغ إجمالي الناتج المحلي لها 1.874 تريليون دولار، ليحافظ بذلك الاقتصاد البرازيلي على مكانته كأكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وتاسع أكبر اقتصاد في العالم في عام 2019. كما احتلت البرازيل مرتبة سابع أكبر دولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام 2019، حيث حصلت على نحو 61.2 مليار دولار أمريكي. كان من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات التي تبنتها الحكومة البرازيلية منذ مطلع عام 2019 إلى إنعاش أكبر للاقتصاد البرازيلي، إلا أن إضرابات سائقي الشاحنات، وتداعيات التوترات التجارية العالمية، مثلت عائقاً أمام ذلك، ومن ثم مارست التجارة الخارجية أثراً سلبياً على الأداء الاقتصادي هذا العام.

أما **مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (4)، فقد سجلت معدل نمو بلغ نحو 0.3 في المائة عام 2019، مقابل 1.4 في المائة عام 2018، وهو ما يعكس حجم الصعوبات التي تواجه دول المنطقة، في مقدمتها الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في بعض دول المجموعة، والتحديات الاقتصادية العالمية التي أثرت سلباً على الطلب على النفط، ومن ثم أسعاره مقارنة بعام 2018، والخفض الطوعي

(4) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية: مجموعة الدول العربية إضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان.

الإطار رقم (1)

تطور أزمة التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 2019

شهدت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تطورات كبيرة خلال عام 2019، بدأت في العاشر من شهر مايو 2019 برفع الولايات المتحدة التعريفات الجمركية على ما قيمته 200 مليار دولار من السلع الصينية من 10 في المائة إلى 25 في المائة. في المقابل أعلنت الصين أنها سترفع الرسوم الجمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي اعتباراً من الأول من شهر يونيو 2019. أعقب ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإضافة شركات صينية على "قائمة الكيانات"، التي يحظر فعلياً على الشركات الأمريكية البيع لها دون موافقة الحكومة الأمريكية. في حين تم في الواحد عشرين من شهر يونيو 2019 قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإضافة خمس كيانات صينية أخرى إلى القائمة السابق الإشارة إليها. وفي نهاية يونيو 2019، تم إعلان هدنة مؤقتة قبل أيام من قمة مجموعة العشرين واستئناف المحادثات التجارية، التي نتج عنها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في شهر يوليو 2019 عن إعفاء 110 منتجاً صينياً من نسبة التعرفة الجمركية البالغة 25 في المائة التي تمت إضافتها في 6 يوليو 2018.

أعقب ذلك إعلان مكتب الممثل التجاري الأمريكي في الثالث عشر من شهر أغسطس 2019 أنه سيؤخر فرض رسوم جمركية إضافية على واردات صينية معينة إلى 15 ديسمبر، كما لم تدخل رسوم جمركية نسبتها 10 في المائة على مجموعة من المنتجات الصينية حيز التنفيذ التي كان من المقرر لها ذلك في الأول من سبتمبر. وفي الثالث والعشرين من شهر أغسطس 2019، أعلنت الصين عن فرض رسوماً جمركية على سلع أمريكية بقيمة 75 مليار دولار أمريكي، بنسب تتراوح ما بين 5 إلى 10 في المائة على 5078 سلعة أمريكية على دفعتين. كما تم إعادة فرض رسوم جمركية على واردات الصين من السيارات الأمريكية وقطع الغيار اعتباراً من الخامس عشر من ديسمبر 2019. فيما تم إعفاء واردات الصين من قطع غيار السيارات الأمريكية من الرسوم الجمركية البالغة 5.25 بالمائة المطبقة منذ الأول من شهر يناير 2019.

وفي الأول من شهر سبتمبر 2019 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول الرسوم الجمركية المقررة على واردات صينية تقدر قيمتها بأكثر من 125 مليار دولار أمريكي حيز التنفيذ، وهو ما جعل بكين تقوم بدورها بفرض رسوم جمركية إضافية على بعض السلع الأمريكية بإطار قائمة من الواردات الأمريكية تقدر قيمتها بنحو 75 مليار دولار أمريكي، ويشمل ذلك فرض رسوم جمركية بنسبة 5 في المائة على واردات الصين من البترول الخام الأمريكي. في الثاني من شهر سبتمبر 2019، تقدمت الصين بشكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التجارة العالمية بشأن الرسوم الجمركية على الواردات التي تؤثر على 300 مليار دولار من الصادرات الصينية. وتعد هذه ثالث دعوى قضائية ترفعها الصين إلى منظمة التجارة العالمية بسبب التعريفات الأمريكية المفروضة على الواردات الصينية.

وفي محاولة لتهدئة التوترات التجارية بين البلدين، أعلنت الصين في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2019 أنها ستعفي 16 نوعاً من الواردات الأمريكية من الرسوم الجمركية الإضافية بما يشمل منتجات مثل المبيدات الحشرية، والأعلاف الحيوانية، ومواد التشحيم، وعقاقير السرطان ليسري ذلك لمدة عام اعتباراً من السابع عشر من شهر سبتمبر من عام 2019 وحتى السادس عشر من شهر سبتمبر 2020. من ناحية أخرى، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأجيل زيادة التعريفات الجمركية على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار من الأول إلى الخامس عشر من أكتوبر من عام 2019، "كبادرة حسن نية". ورداً على تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الرسوم الجمركية المتوقعة، أعلنت الصين في الثالث عشر من شهر سبتمبر 2019 أنها ستستبعد واردات فول الصويا، ولحم الخنزير، والسلع الزراعية الأخرى، من رسوم التعريفات التجارية الإضافية.

وفي العشرين من شهر سبتمبر 2019، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قوائم جديدة للإعفاء الجمركي، تعفي أكثر من 400 سلعة صينية من الرسوم الجمركية، حيث أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي ثلاث إخطارات تعفي مجتمعة 37 سلعة صينية من الرسوم الجمركية الأمريكية الإضافية. تتألف الأصناف المستثناة أساساً من أنواع من المعدات أو المواد، مثل المواد الاصطناعية العضوية، والضروريات اليومية، والمواد الكيميائية، والمنسوجات، والمعدات الميكانيكية والكهربائية، والمنتجات الكيميائية، ومنتجات الصلب. في هذا الإطار، أصدرت منظمة التجارة العالمية في الأول من شهر نوفمبر 2019 حكماً قضائياً لصالح الصين ضد الولايات المتحدة الأمريكية، يسمح للصين بفرض عقوبات على واردات أمريكية بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي لعدم التزام الولايات المتحدة بقواعد مكافحة الإغراق على المنتجات الصينية. أعقب ذلك، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بداية شهر نوفمبر إلى اتفاق مبدئي حول العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات والتراجع عن التعريفات الجمركية على سلع كل منهما على مراحل، على أن يتم ذلك بنفس النسبة وفي وقت واحد، بمجرد أن يوقع الجانبان على اتفاق "المرحلة الأولى".

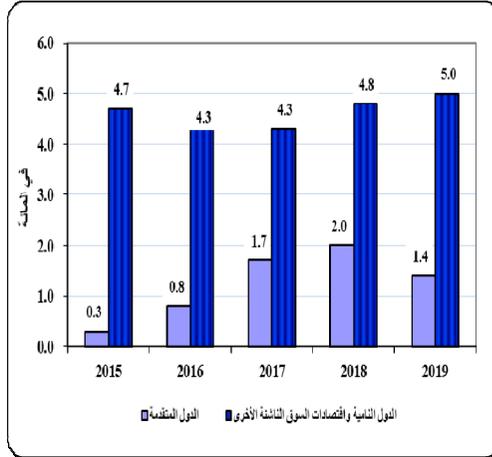
في الثالث عشر من شهر ديسمبر 2019، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والصين موافقتهما على اتفاق "المرحلة الأولى" قبيل رفع الرسوم الجمركية المقررة لاحقاً، التي كان من شأنها أن تؤثر على كتلة السلع الاستهلاكية، بما في ذلك الإلكترونيات مثل الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب المحمولة. حيث وافقت الولايات المتحدة على عدم المضي قدماً في فرض رسوم جمركية بنسبة 15 في المائة على ما قيمته 160 مليار دولار أمريكي من السلع الاستهلاكية التي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في الخامس عشر من شهر ديسمبر، وخفض التعريفات المفروضة في الأول من سبتمبر على واردات صينية بقيمة 120 مليار دولار أمريكي من السلع الصينية مما سيخفضها إلى النصف من 15 إلى 7.5 في المائة. ومع ذلك، فإن التعريفات البالغة 25 في المائة على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار سوف تستمر، ومن ثم ربط المزيد من التخفيضات بالتقدم في المفاوضات التجارية المستقبلية. من جانبها، وافقت الصين على زيادة شراء السلع والخدمات الأمريكية بما لا يقل عن 200 مليار دولار أمريكي على مدى عامين، وتعليق التعريفات الانتقامية المقررة أيضاً، وحماية الملكية الفكرية.

التضخم

المحلية لبعض دول المجموعة مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع كبير لمعدل التضخم في بعض دول المجموعة.

أما بالنسبة للدول النامية الآسيوية، فقد أدت الزيادة الحادة في أسعار الخضراوات في الهند، بعد الفيضانات الشديدة التي أضرت بالمحاصيل الزراعية بها إلى ارتفاع معدل التضخم، في حين يُعزى الارتفاع في معدل التضخم بالصين إلى حمى الخنازير الأفريقية، التي أسفرت عن نفوق نحو ثلث عدد الخنازير في الصين، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2015-2019)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت في درجة ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، ففي مجموعة الدول المتقدمة، تجاوز معدل التضخم متوسطه للمجموعة في ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا ليبلغ نحو 1.8 في المائة و1.8 في المائة و1.9 في المائة على الترتيب في عام 2019، مقابل 2.4 في المائة، و2.5 في المائة، و2.3 في المائة على الترتيب عام 2018. أما منطقة اليورو واليابان والدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية بها لمستويات أقل من متوسط الدول المتقدمة، ليبلغ 1.2 في المائة و0.5 في المائة و1.4 في المائة على الترتيب عام 2019 مقابل 1.8 في المائة، و1 في المائة، و1.9 في المائة على الترتيب عام 2018.

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، فقد شهد عام 2019، تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 1.4 في المائة عام 2019، مقابل 2 في المائة عام 2018. يُعزى ذلك بصورة أساسية إلى تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، وعدم قدرتها على تحقيق التضخم المستهدف عند مستوى 2 في المائة. كذلك شهدت مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في معدلات التضخم، وإن ظل معدل التضخم في هذه الدول عند مستويات مرتفعة وصلت إلى نحو 9 في المائة، على خلفية ضعف مرونة الطلب الاستهلاكي، نظراً لهيكلية الطلب المحلي بها، الذي يُعد مدفوعاً بصورة أساسية بالطلب على السلع الاستهلاكية الرئيسية. شجع التراجع في معدل التضخم العديد من الدول المتقدمة على تبني سياسات نقدية توسعية من خلال إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة لتنشيط الطلب الكلي.

بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل ارتفاعاً خلال عام 2019، ليبلغ 5 في المائة، مقابل 4.8 في المائة عام 2018، وذلك انعكاساً للارتفاع النسبي في أسعار السلع الغذائية، التي تمثل وزناً نسبياً كبيراً في السلة الاستهلاكية بتلك الدول. كما ساهم الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية في حفز مستويات الطلب الكلي في دول المجموعة وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بها كون الدول النامية تمثل دول منتجة لهذه السلع.

رغم أن الدول النامية كمجموعة شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم عام 2019، إلا أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت انخفاضاً في معدل التضخم ليبلغ 9 في المائة مقابل 11 في المائة عام 2018، في ظل انخفاض أسعار النفط باعتبار أن دول تلك المجموعة مُصدّر صافي للنفط، في حين سجلت رابطة الدول المستقلة ودول أمريكا اللاتينية ثباتاً في معدلات التضخم بها.

كما شهدت دول شرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ارتفاعاً في معدلات التضخم، حيث ساهمت التطورات السياسية التي شهدتها دول شرق أوروبا، وتركيا خلال عام 2019 في التأثير سلباً على أدائها الاقتصادي، الذي عكسه تدهور قيمة العملات

البطالة

بالنسبة لمعدل نمو الوظائف، فقد تراجع على مستوى الدول المتقدمة من 1.5 في المائة خلال عام 2018، إلى 1 في المائة خلال عام 2019، حيث تراجع المعدل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، من 1.6 في المائة و1.5 في المائة في عام 2018 إلى 0.7 في المائة و0.9 في المائة في عام 2019 على الترتيب. على مستوى دول منطقة اليورو، سجلت كل من فرنسا وإيطاليا تراجعاً في معدل نمو الوظائف ليبلغ نحو 0.3 و0.4 في المائة على الترتيب، خلال عام 2019، مقارنة بنحو 0.7، و0.8 في المائة خلال عام 2018 على التوالي، في حين استقر المعدل في ألمانيا عند مستوى 0.6 في المائة. أما في باقي الدول المتقدمة، فقد تراجع معدل نمو الوظائف خلال عام 2019، في اليابان من 2.0 في المائة إلى 1.2 في المائة ما بين عامي 2018 و2019 في حين استقر في المملكة المتحدة عند مستوى 1.2 في المائة، وارتفع في كندا من 1.3 في المائة في عام 2018 إلى 1.9 في المائة في عام 2019. اتسمت الوظائف الجديدة بتحسين في نوعيتها، وهو ما يظهر من نمو حصة الوظائف عالية المهارة بنحو 25 في المائة، (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة

خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة ثلاث مرات متتالية بمقدار ربع نقطة مئوية خلال شهر يوليو، وسبتمبر، وأكتوبر من عام 2019. يأتي خفض أسعار الفائدة في ظل ضعف الاستثمارات والصادرات الأمريكية، وبقاء معدل التضخم دون النسبة المستهدفة البالغة 2 في المائة، إضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، ومن ثم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتحفيز الاستثمار عبر زيادة تنافسية الصادرات الأمريكية.

صاحب خفض أسعار الفائدة الأمريكية انخفاض في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في كل من منطقة اليورو واليابان، ضمن الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها لمواجهة تباطؤ النمو، حيث نفذ البنك المركزي الأوروبي عملية خفض في معدل الفائدة على الودائع داخل النطاق السالب، من 0.322 في المائة إلى 0.356 في المائة عام 2019، إضافة إلى العودة مجدداً لبرنامج شراء الأصول بوتيرة شهرية بلغت حوالي 20 مليار يورو، في حين خفض بنك اليابان

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى حوالي 188 مليون عاطل عام 2019، مقابل نحو 172 مليون عاطل عام 2018، ومع ذلك بقي معدل البطالة على نفس مستوى عام 2018 عند مستوى 5.4 في المائة. وفي الواقع فإن أسواق العمل العالمية أصبحت تحت ضغط مجموعة من العوامل المركبة، أهمها التقدم التقني وزيادة التكامل الاقتصادي على طول سلاسل التوريد العالمية. كما تعمقت ظاهرة بدأت تظهر بوضوح منذ سنوات، وهي ظاهرة تنامي خطر تراجع المهارات الوظيفية نتيجة إدخال الذكاء الاصطناعي والروبوتات بقوة في مجال الإنتاج، والإشكالية الأكبر تتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الشباب لتبلغ نحو 13.6 في المائة. على مستوى الدول المتقدمة، شهدت انخفاضاً في معدل البطالة عام 2019 ليبلغ نحو 4.8 في المائة، مقابل 5.1 في المائة عام 2018، ويرجع ذلك للأداء القوي لأسواق العمل في البلدان المتقدمة، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019 أدنى معدل للبطالة منذ نحو 49 عاماً، بلغ نحو 3.7 في المائة. بالرغم من تباطؤ النمو في منطقة اليورو، إلا أنها تمكنت من خفض عدد العاطلين عن العمل بها ليبلغ نحو 12.3 مليون شخص، مقابل 12.8 مليون عام 2018، وهو ما انعكس في انخفاض معدل البطالة بمنطقة اليورو من 8.2 في المائة خلال عام 2018، إلى 7.6 في المائة خلال عام 2019، وهو أقل مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.

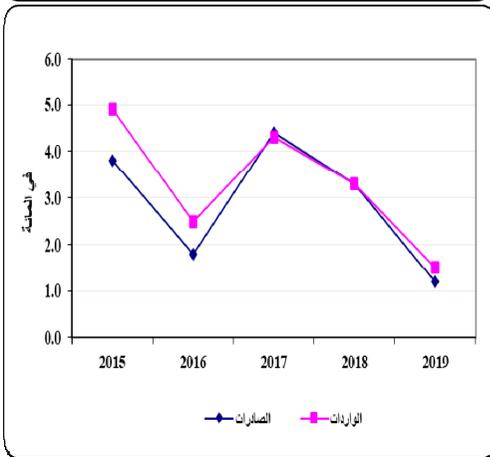
على مستوى دول منطقة اليورو، سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في المنطقة عام 2019 بمعدل بلغ 3.2 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل بطالة بلغ نحو 17.3 في المائة، ليصل عدد العاطلين عن العمل في نهاية ديسمبر 2019 إلى نحو 1.1 مليون مواطن، مقابل نحو 935 ألف مواطن نهاية عام 2018.

في المقابل، سجلت نسبة البطالة بين الشباب في دول منطقة اليورو، بنهاية عام 2019، أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 بلغ نحو 16 في المائة، على مستوى دول المنطقة فرادى، انخفضت تلك النسبة لتبلغ 5.6 في المائة في ألمانيا، بينما بلغت نحو 26 في المائة في اليونان.

في ضوء ذلك انخفض معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2019 لنحو 0.9 في المائة، مقابل 3.8 في المائة عام 2018. على مستوى الدول المتقدمة، انخفض معدل نمو صادراتها ليلبلغ عام 2019 نحو 1.2 في المائة مقابل 3.3 في المائة عام 2018، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليلبلغ 1.5 في المائة عام 2019 مقابل 3.3 في المائة عام 2018، وهو ما يعكس بصورة أساسية أثر الإجراءات الحمائية التي اتخذتها دول المجموعة خلال عام 2019 لحماية منتجاتها المحلية، التي بلغت نحو 178 إجراءً في عام 2019 وحده.

أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فإن التراجع في معدل نمو حجم التجارة كان أكبر حدة، في ظل الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للصين من مجمل إجمالي تجارة الدول النامية. على ضوء ذلك، انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلبلغ نحو 0.8 في المائة عام 2019، مقابل 4.1 في المائة عام 2018. كما ساهم تراجع أسعار النفط في تراجع حجم التجارة الدولية للدول النامية، نظراً لتركز إنتاجها في هذه الدول، هذا بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والقيود الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من الدول النامية. من جهة أخرى، شهدت واردات الدول النامية تراجعاً خلال عام 2019، بنحو 0.8 في المائة، مقارنة بنمو بلغ نحو 5.6 في المائة خلال عام 2018، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2015-2019)



المصدر: الملحق (5/1).

الفائدة قصيرة الأجل من 0.72 في المائة عام 2018 إلى 0.031 في المائة عام 2019.

في حين ارتفعت الفائدة في المملكة المتحدة وكندا لتبلغ نحو 0.808 و1.890 في المائة عام 2019 على التوالي مقابل 0.732 و1.791 في المائة عام 2018، وهو يُعد أعلى معدل فائدة في المملكة المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008.

تماشياً مع انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضاً في كافة الدول المتقدمة، حيث انخفضت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، وكندا على التوالي من 2.910 في المائة، و0.070 في المائة، و1.270 في المائة، و1.460 في المائة و2.280 في المائة عام 2018، إلى 2.144 في المائة، و-0.111 في المائة، و0.590 في المائة، و0.937 في المائة و1.580 في المائة عام 2019، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

رغم أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدأت عام 2018، إلا أن تأثيرها ظهر بوضوح على حركة التجارة العالمية عام 2019. في هذا الإطار، لم تقتصر الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الدولتان على فرض رسوم متبادلة على واردات كل منهما من الأخرى، بل امتدت إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً على وارداتها من منتجات الألومنيوم والصلب من أنحاء العالم لحماية الوظائف الأمريكية، مما أثر سلباً على حركة التجارة العالمية. كما امتد تأثير هذه التوترات التجارية ليشمل انعدام الثقة في قدرة منظمة التجارة العالمية على ضبط العلاقات التجارية العالمية، وتفعيل أدواتها لفض المنازعات، حيث لم يعد بإمكان محكمة حل النزاعات التجارية بين الدول الاعتماد على هيئة الاستئناف التي كانت تسمح لها بالفصل في أي نزاع تجاري، بعد أن عطلت الولايات المتحدة تعيين قضاة جدد، فلم يتبق سوى قاضية واحدة من أصل السبعة المقررين، في الوقت الذي يجب أن يكون عددهم ثلاثة على الأقل ليتسنى لهم العمل بشكل قانوني. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت حركة التجارة الدولية بحالة عدم اليقين المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

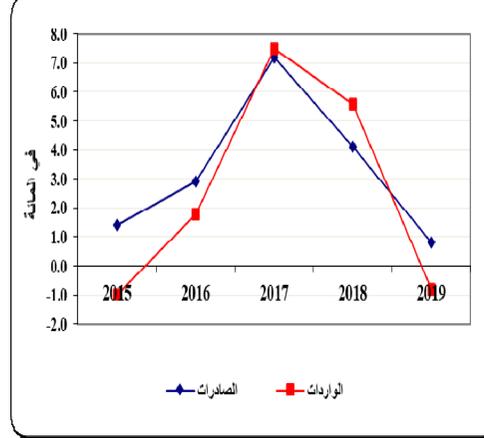
206، و498 مليار دولار أمريكي على الترتيب، خلال فترة المقارنة، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فرغم الإجراءات الحمائية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على معظم صادرات الصين، وكذلك الرسوم المرتفعة المفروضة على صادرات الدول النامية من الألمونيوم والحديد للسوق الأمريكي، فقد تحول عجز حسابها الجاري البالغ نحو 73.2 مليار دولار عام 2018 لفائض بلغ 98.3 مليار دولار خلال عام 2019. يرجع ارتفاع الفائض لدى المجموعة إلى تحول عجز الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية البالغ نحو 53.7 مليار دولار عام 2018 إلى فائض بلغ نحو 291.7 مليار دولار خلال عام 2019. يرجع ذلك لكون الصين تغلبت على انخفاض تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التوترات التجارية معها، حيث ارتفعت صادراتها بنحو 5 في المائة عام 2019، في حين ارتفعت وارداتها بنحو 1.5 في المائة فقط، لأن الصين لديها اتفاقيات تعاون مع أكثر من 130 دولة ومنظمة دولية لبناء مبادرة الحزام والطريق معاً، كما أنها عضو في 17 اتفاقية تجارة حرة مع 25 دولة ومنطقة. كما لا يمكن إغفال الدور الذي قام به معرض الصين الدولي الأول، الذي عُقد في شانغهاي في نوفمبر 2018، والذي شارك فيه أكثر من 3600 شركة بمشاركة أكثر من 172 دولة ومنطقة ومنظمة دولية، ما ساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الصينية. في المقابل، انخفض فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 79.3 مليار دولار عام 2018 إلى نحو 31 مليار دولار عام 2019، لكون تلك المنطقة من أكبر مناطق تصدير النفط بالعالم، الذي شهدت أسعاره العالمية انخفاضاً، إضافة إلى تراجع معدلات نمو انتاجه خلال عام 2019.

الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

تحتفظ البنوك المركزية لكافة دول العالم باحتياطات خارجية، تتمثل في الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو التدخل السريع في أسواق الصرف للتأثير في سعر العملة، وهي غالباً تكون في شكل ودائع وسندات بالعملة الأجنبية، وذلك بمختلف العملات، وإن كان معظمه من الدولار

الشكل (4): معدل نمو حجم التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2015-2019)



المصدر: الملحق (5/1)

فيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد شهدت تحسناً نسبياً خلال عام 2019 بالمقارنة بعام 2018 في الدول المتقدمة، حيث بلغت قيمة صفرية عام 2019 مقابل مستوى سالب بلغ حوالي 0.6 في المائة عام 2018، في حين سجلت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة مستوى سالب بلغ 1.3 في المائة عام 2019، مقابل مستوى موجب بلغ 1.3 في المائة خلال عام 2018، وهو ما يُعزى في جانب منه لانخفاض النسبي في أسعار النفط والمعادن عام 2019، الملحق (5/1).

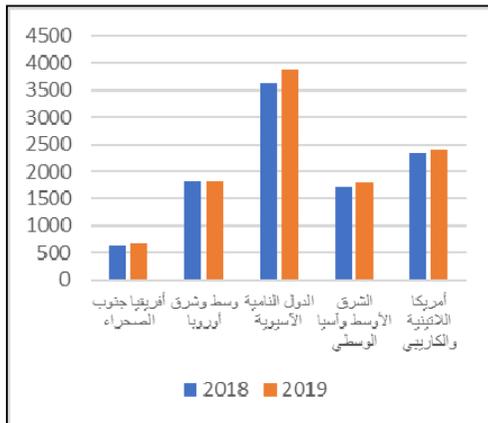
بالنسبة لموازين المدفوعات، فانعكاساً للتطورات السلبية في حجم التجارة العالمية، سجلت الدول المتقدمة انخفاضاً محدوداً في فائض الحساب الجاري عام 2019 ليبلغ نحو 386.6 مليار دولار، مقارنةً بنحو 394.2 مليار دولار عام 2018، بنسبة انخفاض بلغت 1.93 في المائة، وهو ما جاء انعكاساً للتطورات في الموازين الجارية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، حيث تراجع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية من نحو 494 مليار دولار، إلى 493 مليار دولار خلال فترة المقارنة. كما تراجع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو من نحو 404 مليار دولار عام 2018 إلى حوالي 390 مليار دولار عام 2019، في حين ارتفع الفائض المحقق بالميزان الجاري لكل من اليابان والدول المتقدمة الأخرى من نحو 195، و408 مليار دولار أمريكي إلى نحو

لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومجموعة الدول النامية الآسيوية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بنسبة 5.09 في المائة، و5.79 في المائة، و2.55 في المائة على الترتيب. في حين انخفضت الاحتياطيات الخارجية لكل من مجموعة دول وسط وشرق أوروبا، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 0.63 في المائة و13.65 في المائة على التوالي، الملحق (7/1).

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2019 نحو 10599.7 مليار دولار، مقارنةً بنحو 10127 مليار دولار عام 2018، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 4.67 في المائة. وقد أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهاً تصاعدياً خلال عام 2019 باستثناء كل من دول وسط وشرق أوروبا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث جاءت دول أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 7.7 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بمعدل نمو بلغ 7.07 في المائة. كما سجلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول وسط وشرق أوروبا معدلات نمو في ديونها بلغت 3.16 في المائة و3.11 في المائة و0.36 في المائة على التوالي، الملحق (8/1) والأشكال أرقام (5 - أ، وب، وج).

الشكل (5-أ): تطور الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بحسب الأقاليم الجغرافية (2018-2019) (مليار دولار)



المصدر: الملحق (8/1).

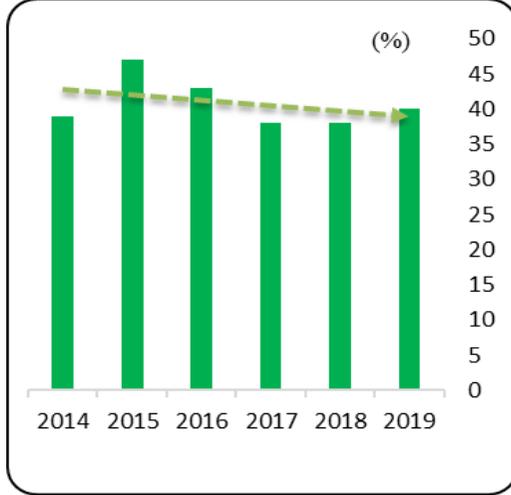
الأمريكي، ثم اليورو والجنيه الأسترالي والين الياباني، وتهدف البنوك من ذلك تحقيق عدة أهداف أهمها:

- التدخل في أسواق الصرف، ومن ثم المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية.
- رفع ملاءة الدول وكفاءتها المالية مما يعطي الثقة للمستثمرين الأجانب باعتبار تلك الدولة ملاذاً آمناً لاستثماراتهم.
- ارتفاع الاحتياطيات الخارجية، يعد مؤشر على القدرة على تسديد الديون الخارجية، مما يساهم في رفع التصنيف الائتماني للدولة.
- تمكن الاحتياطيات الخارجية الدولة من توفير السيولة اللازمة للتمويل الطارئ.
- منح الدول القدرة على مواجهة الصدمات الناتجة عن الحركة المفاجئة للرساميل الدولية، وتجنب الدولة الاستدانة من الخارج حال وجود نفقات غير متوقعة.

في مواجهة الظروف غير المواتية التي واجهتها اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال عام 2019، المترتبة على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وزيادة الإجراءات الحمائية من جانب الدول المتقدمة التي تعد سوقاً رئيساً لمنتجاتها، وغيرها من التطورات العالمية التي أدت إلى ضعف التدفقات الاستثمارية لتلك الاقتصادات، فضلاً عن تراجع أسعار النفط، تحرص الدول النامية على تعزيز منعة اقتصاداتها وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات في ظل حالة من عدم اليقين وتراجع المؤشرات المتعلقة بالاستدامة سواء تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي أو بالتدفقات الاستثمارية، إضافة إلى وصول الديون الخارجية لتلك الدول إلى مستويات حرجة. بهذا الصدد، ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنهاية عام 2019، لتبلغ نحو 7,527 مليار دولار مقابل نحو 7,439 مليار دولار في عام 2018، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 1.2 في المائة. مما ساعد أيضاً على الحفاظ على نمو الاحتياطيات الرسمية للدول النامية وأسواق الاقتصادات الناشئة خلال عام 2019، تحول موقف الحساب الجاري بهذه المجموعة من عجز بنحو 73 مليار دولار خلال عام 2019، إلى فائض بحوالي 98 مليار دولار خلال عام 2019.

فيما يخص تطور حجم الاحتياطيات الخارجية للمجموعات الفرعية، يلاحظ تباين بين موقف تلك المجموعات، حيث ارتفعت الاحتياطيات الخارجية

الشكل (5-ج): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2014-2019)

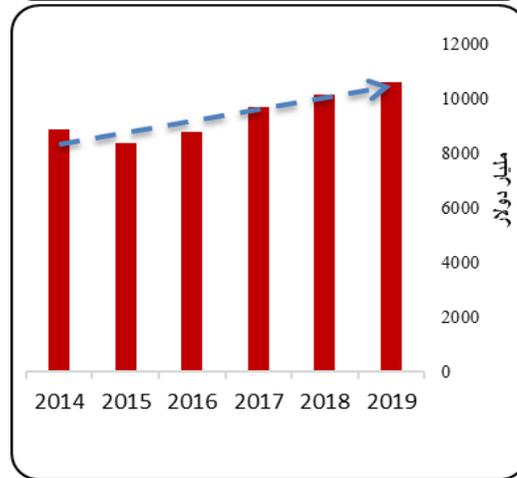


المصدر: الملحق (8/1).

فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، فقد تباين اتجاه العوامل المؤثرة عليه. ففي الوقت الذي يتوقع فيه التأثير السلبي للإجراءات الحمائية على صادراتها وكذلك انخفاض أسعار النفط، فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمعادن كان له انعكاس إيجابي على مستوى صادرات المجموعة. شهد عام 2019 ارتفاعاً نسبياً في هذا المؤشر، حيث ارتفع ليبلغ 40.4 في المائة بعد أن سجل 38.3 في المائة عام 2018 بما يعكس ارتفاع مدفوعات خدمة الدين لهذه المجموعة بنسب تفوق الارتفاع المسجل في قيمة صادراتها. على مستوى المجموعات الفرعية، استقرت قيمة المؤشر خلال عام 2019 عند مستواه خلال عام 2018 في دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغ نحو 46.4 في المائة، تليها الدول النامية الآسيوية بنسبة 45.5 في المائة. أما دول وسط وشرق أوروبا، فقد سجل المؤشر نسبة بلغت 38.5 في المائة عام 2019، واستمرت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات عند مستوى مقبول بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغت نحو 23.1 في المائة وهو مستوى يفوق ما سجله المؤشر خلال عام 2018، شكل (5-ج)، والملحق (8/1).

على الرغم من الاتجاه التصاعدي لحجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إلا أن قدرة عدد منها على خدمة المديونية لا تزال عند المستويات المقبولة، حيث تقترب نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات من السلع والخدمات المسجلة خلال عام 2019، من تلك المسجلة عام 2014، بل أقل من متوسط الفترة (2014 - 2019)، ولم تصل بعد إلى مرحلة المخاطر السيادية المتعلقة بعدم القدرة على خدمة الديون، وهو ما قد يشير إلى أن الحصول على التمويل من الخارج انعكس بصورة إيجابية في تحسين قدرة الدولة على توليد مصادر جارية تكفل خدمة الديون المتزايدة، الشكلين (5-ب)، و(5-ج).

الشكل (5-ب): تطور الديون الخارجية القائمة لمجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2014-2019)



المصدر: الملحق (8/1).

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، استحوذت الدول النامية الآسيوية على حوالي 36.6 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 22.69 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا على نحو 17.25 في المائة، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو 16.92 في المائة، أما بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت مديونيتها نحو 6.54 في المائة من الإجمالي.

أسعار الصرف

الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016، ومنذ ذلك التاريخ شهد سعر الجنية الأسترليني انخفاضاً مقابل الدولار الأمريكي، ومع حالة عدم اليقين التي سادت خلال عام 2019، نتيجة التوقعات بإمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وكذلك لعوامل أخرى مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي استمر انخفاض الجنية الأسترليني مقابل الدولار. رغم التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة والتي كانت تنذر بانخفاض قيمة الدولار هذا العام، ارتفع سعر الدولار أمام الجنية الأسترليني، وذلك رغم التحسن النسبي في سعر الجنية الأسترليني أمام الدولار في ديسمبر 2019، على أثر الموافقة على خطة رئيس الوزراء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي، إلا أن محصلة العام كانت انخفاض الجنية الأسترليني مقابل الدولار.

لذا فقد شهد سعر صرف الجنية الأسترليني انخفاضاً محدوداً أمام الدولار الأمريكي عام 2019، فبعد أن كان الجنيه الأسترليني يعادل 1.333 دولار عام 2018، انخفضت قيمته عام 2019 ليعادل 1.277 دولار بنسبة انخفاض بلغت 4.21 في المائة، كما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.181 دولار عام 2018 إلى 1.12 دولار عام 2019 أي بنسبة انخفاض بلغت 5.15 في المائة، في حين شهد سعر صرف الين مقابل الدولار ثباتاً خلال السنوات الأربع الأخيرة ليعادل 0.009 دولار، ملحق (9/1).

أسواق الأسهم الدولية

بعد الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها أسواق الأسهم عام 2018، شهدت الأسواق العالمية للأسهم انتعاشاً عام 2019، مدعوماً بنجاح طرح أسهم أكبر شركة طاقة في العالم متمثلة في شركة أرامكو السعودية في السوق المالية السعودية، واتفاق دول أوبك وشركائها من خارج المنظمة على مزيد من خفض إنتاج النفط، وهو ما ساهم في تحقيق توازن نسبي لأسهم شركات الطاقة المُدرجة في الأسواق المالية. كذلك ساهمت التطورات الإيجابية في المفاوضات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم بنهاية العام التي أسفرت عن إعلان أمريكا والصين أنهما بصدد توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري لتخفيض بعض الرسوم الجمركية، فضلاً عن تأييد مجلس العموم البريطاني خطة رئيس الوزراء البريطاني، الخاصة

تعدد العوامل التي تؤثر في سعر الدولار، ومن ثم تجد تلك العوامل انعكاسها على قيمته أمام العملات الأخرى، وتتمثل أهم تلك العوامل في قوة الاقتصاد الأمريكي والتي يعبر عنها في معدل نموه خلال العام، وكذلك قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتعلقة بسعر الفائدة. فرفع الفائدة يعني زيادة قوة الدولار، ومن ثم فإن خفض الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2019 من شأنه الضغط على سعر الدولار للانخفاض. كذلك، من بين العوامل الهامة التي تؤثر على سعر صرف الدولار، الحركة العامة لسوق الأسهم الأمريكية فكلما اتجهت سوق الأسهم الأمريكية نحو تحقيق مكاسب، كلما زاد سعر صرف الدولار، ومن ثم فالارتفاع الكبير في مؤشر الأسهم الأمريكية التي تجاوزت مكاسبها 26 في المائة عام 2019 من شأنه الضغط على سعر الدولار للارتفاع. كما يسهم ارتفاع أسعار الذهب في جعل الدولار ملاذ غير آمن للمضاربين ومن ثم ينخفض الطلب عليه ويقل سعره، وقد شهد سعر الذهب هذا العام ارتفاعاً. كذلك تؤثر الأوضاع السياسية واتفاقيات التجارة الدولية، على قيمة الدولار، ومن ثم فالتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، التي زادت حدتها عام 2019، وزاد معها التشاؤم بخصوص التوصل لحل بين الطرفين من شأنه فرض ضغوط تنافسية على قيمة الدولار، وبالعكس كلما بدت الأمور تتجه نحو حل قريب ارتفع سعر الدولار. علاوةً على كل ما سبق، هناك عوامل مرتبطة كذلك باقتصادات العملات الأخرى التي قد يكون اتجاهها مغاير.

يُعد اليورو، المنافس الأقوى للدولار منذ بدء التعامل به على النطاق المصرفي، في الأول من يناير عام 2002، حيث استبدل اليورو بعملات الدول المُنظمة لاتفاق تطبيق اليورو، ومع بدء استخدامه حقق نجاحات متتالية أمام الدولار وقد وصل لأعلى سعر له أمام الدولار في يونيو 2008 ليبلغ بنهاية العام 1.599 دولار أمريكي، إلا أن حصة الدولار من احتياطات البنوك المركزية في العالم ظلت ثابتة تقريباً عند 62 في المائة.

أما الجنية الإسترليني، فهو ثالث أهم عملة احتياط في العالم، ورابع أكثر العملات تداولاً في سوق العملات الأجنبية، بعد الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني وقد بلغ سعر صرف الجنية الأسترليني مقابل الدولار نحو 1.50 قبل تصويت بريطانيا على

المستهلكين وسوق العمل القوي في الولايات المتحدة سوق الأسهم الأمريكية، كما تجاوز مؤشر الأسهم الأوروبية "ستوكس 600" مستوى 419 نقطة لأول مرة في تاريخه في نهاية ديسمبر ليصبح عام 2019 ثالث أفضل عام للأسهم الأوروبية بعد عامي 1999، و2009. تشير البيانات إلى أن أسعار الأسهم للأسواق محل الدراسة أغلقت على ارتفاع عام 2019 مقارنة بعام 2018، جدول رقم (1)، شكل رقم (6).

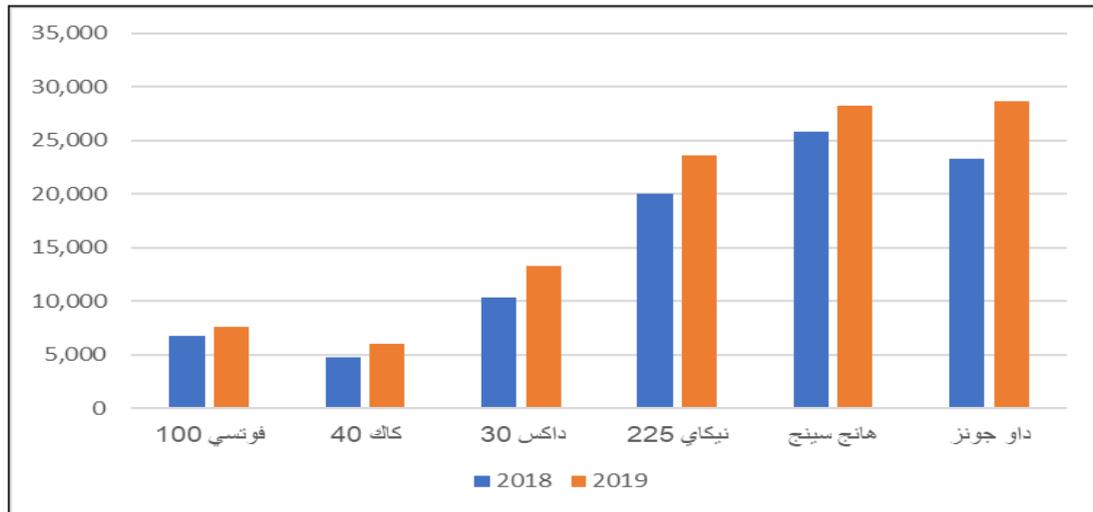
بمخروج البلاد من الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية يناير 2020، عن تحسن الأداء بالأسواق العالمية للأسهم، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بها بحوالي 17 تريليون دولار بنهاية عام 2019، لتسجل القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المتداولة بها نحو 87 تريليون دولار أمريكي. قادت البورصة الأمريكية أسواق العالم عبر تحقيق مؤشرات قوية بشكل أساسي، بل سجلت أكبر معدل صعود سنوي منذ عام 2013، حيث دعم إنفاق

جدول رقم (1)
تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية
(2019-2015)

معدل التغير (2019-2018) (%)	قيمة المؤشر نهاية العام					المؤشر	السوق
	2019	2018	2017	2016	2015		
14%	7,645	6,728	7,687	7,143	6,242	FTSE 100	المملكة المتحدة
28%	6,037	4,730	5,312	4,862	4,637	CAC 40	فرنسا
29%	13,337	10,359	12,917	11,481	10,743	DAX 30	ألمانيا
18%	23,656	20,015	22,764	19,114	19,033	Nikkei 225	طوكيو
9%	28,225	25,845	29,919	22,001	21,914	Hang Seng	هونغ كونج
23%	28,645	23,327	24,719	19,762	17,425	Dow Jones	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية العالمية.

شكل رقم (6): تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية العالمية
(2019 - 2018)



المصدر: الجدول رقم (1)، الملحق (7/1).

التطورات في أسواق النفط العالمية

شهد عام 2019 عدد من الأحداث المؤثرة على أسواق النفط الدولية ومن أهمها تباطؤ معدلات نمو الطلب على النفط نتيجة التوترات التجارية. كحصلة لذلك ولعدد من العوامل الأخرى التي أثرت على السوق النفطية خلال العام انخفاض المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 69.8 دولار عام 2018، إلى نحو 64 دولار عام 2019 بمعدل انخفاض بلغ نحو 8.3 في المائة. في هذا السياق، شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعاً محدوداً عام 2019، بنسبة 1 في المائة، ليرتفع بذلك حجم الطلب العالمي على النفط إلى نحو 100 مليون برميل مسجلاً رقماً قياسياً جديداً. احتفظت الصين بكونها أكبر مستورد للنفط في العالم خلال عام 2019، حيث اقتربت وارداتها من نحو 10 ملايين برميل يومياً، لتأتي في المركز الثاني من حيث كونها أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي استهلاك يقدر بنحو 14.5 مليون برميل يومياً. أما الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر منتج للنفط وسوائل الطاقة، فتحتل المرتبة الأولى كأكبر مستهلك للنفط وسوائل الطاقة في العالم بما يقارب 20.5 مليون برميل يومياً. لعل من أبرز تطورات تجارة النفط الدولية خلال العام تراجع صافي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ومنتجاته في عام 2019، حيث بلغ المتوسط اليومي نحو نصف مليون برميل، بعدما كان في حدود 2.3 مليون برميل في 2018.

شهد عام 2019 أيضاً اتفاق الدول المنتجة الرئيسية للنفط من داخل وخارج أوبك المنضمة لاتفاق "أوبك+" على زيادة تخفيضات الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً ليصل إجمالي التخفيض إلى 1.7 مليون برميل يومياً حتى نهاية الربع الأول من عام 2020، وبذلك يدخل اتفاق "أوبك+" عامه الرابع على التوالي.

أما إنتاج دول أوبك فقد انخفض من 32.3 مليون برميل/يوم عام 2018 إلى نحو 29.9 مليون برميل/يوم عام 2019، وهو ما يمثل نحو 34.3 في المائة من الإنتاج العالمي. يرجع ذلك إلى ارتفاع الإنتاج خارج أوبك خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري. واستقر إنتاج الدول العربية من النفط الخام عند مستوى 24.8 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 وهو ما يمثل نحو 28.4 في المائة من الإنتاج العالمي.

كما ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 8,873 مليون برميل في نهاية عام 2019، مرتفعة بنحو 53 مليون برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.6 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق، نتيجة لارتفاع إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

وقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1260.4 مليار برميل عام 2019، بنسبة ارتفاع بلغت 1 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2018. تمثل احتياطات الدول العربية نسبة 56.5 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2019. كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2019 بنسبة 1.3 في المائة ليبلغ نحو 204.3 تريليون متر مكعب في نهاية العام، ومثلت احتياطات الدول العربية مُجمعة نسبة 26.7 في المائة من الاحتياطات العالمية هذا العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية (5)

تعرضت الاقتصادات العربية عام 2019 لعوامل عديدة، سواء داخلية أو خارجية، أثرت على أدائها الاقتصادي، وهذه العوامل لم تعمل في اتجاه واحد فمنها ما كان محفزاً ومنها ما كان مبطناً لأدائها الاقتصادي، وتتمثل أهم تلك العوامل في:

1. التوترات التجارية العالمية، وما تمثله من تحدٍ للدول العربية، حيث تأتي الصين كأكبر مستورد للنفط من الدول العربية، وأكبر شريك تجاري للدول العربية، كما أن الولايات المتحدة كذلك من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، ومن المؤكد أن هذا التأثير لا يقتصر على الدول التي لها روابط مباشرة مع كل من الصين وأمريكا فقط ولكنها تمتد كذلك من خلال التأثيرات غير المباشرة إلى باقي الدول العربية.

2. التقلبات في أسعار النفط، مع بلوغها في المتوسط دون مستوياته المرتفعة التي بلغت في عام 2018، حيث انخفض متوسط أسعار

(5) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بالمزيد من التفصيل على عدة أصعدة.

الانعكاسات على الاقتصادات العربية على النحو التالي:

النمو الاقتصادي

بالنسبة للدول المصدرة للنفط، يُعد النفط المحرك الرئيس لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصةً في ظل انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي في بعض هذه الدول، وكون الإيرادات النفطية هي المصدر الأساسي لدعم موازنتها كما أنه يتجاوز 70 في المائة من صادراتها، لذا فإن التراجع الكبير في أسعار النفط عام 2019، انعكس حتماً على النمو الاقتصادي بتلك الدول، التي نمت بأقل من 1 في المائة. كما عزز من تأثير أسعار النفط المنخفضة تراجع كميات الإنتاج النفطي للأسباب السابق ذكرها، إلا أن تخفيضات أسعار الفائدة التي اعتمدها البنوك المركزية لدول المجموعة عززت الائتمان المقدم للقطاع الخاص، تماشياً مع سياسة التيسير النقدي التي انتهجها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على خلفية ارتباط أسعار صرف العملات المحلية لتلك الدول بالدولار الأمريكي. كما أن إدراج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤشرات الأسهم والسندات العالمية، أدى إلى تعزيز تدفقات الاستثمار في سندات الدين وأسهم الملكية عام 2019، كما دعم من النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التزايد الكبير في إنفاقها على البنية التحتية خاصة في الإمارات وقطر.

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد تأثر بعضها بأوضاع داخلية غير مواتية في عام 2019، مما أثر سلباً على أدائها الاقتصادي لاسيما في ظل التراجع الكبير لمستويات الناتج في القطاع النفطي في بعض هذه الدول. في المقابل، شهد الإنتاج النفطي في الجزائر تحسناً نسبياً، وسجل إنتاج الكهرباء نمواً ملحوظاً في العراق، مما انعكس في تحقيق البلدين معدل نمو إيجابي.

فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت معدل نمو أدنى مما حققته عام 2018، رغم انخفاض أسعار النفط مقارنةً بالعام الماضي، وانخفاض تكاليف التمويل لتلك الدول في ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات عام 2019. في المقابل، استفاد بعض هذه الدول خلال العام من النجاح النسبي الذي حققته على صعيد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، التي انعكست في تعزيز النمو والتوظيف. جدير بالذكر أن برامج الإصلاح

سلة خامات أوبك عام 2019 بنحو 10 في المائة مقارنة بعام 2018.

3. تراجع إنتاج الدول العربية من النفط، بتأثير عدة عوامل أهمها، الالتزام باتفاق "أوبك+"، وكذلك انخفاض الإنتاج في بعض الدول المصدرة للنفط بسبب الأوضاع الداخلية التي تمر بها.

4. عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، ولما له من تأثيرات على الدول العربية، كون الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الثاني للدول العربية، كما أن تلك التأثيرات أشد وضوحاً على الدول ذات الروابط التجارية الوثيقة مع أوروبا، مثل دول المغرب العربي.

5. الأوضاع الداخلية غير المواتية في بعض دول المنطقة، ومن ثم عدم تمكن بعض الحكومات العربية من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية السليمة خلال هذا العام.

6. على خلاف اتجاه العوامل السابقة خفف التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية في بعض دول المنطقة، خاصة في الإمارات استعداداً لاستضافة معرض اكسبو 2020، وقطر، بإطار الاستعدادات لتنظيم كأس العالم، ومصر عبر تطوير مشروعات الطرق والبنية التحتية، من تأثير تباطؤ معدل نمو الاقتصادات العربية خلال العام.

نظراً لتباين درجة تأثر الدول العربية بتلك العوامل، واختلاف هياكلها الإنتاجية، لذا فسوف يتناول التحليل الدول العربية باعتبارها تدرج بإطار مجموعتين، تتمثل الأولى في مجموعة الدول المصدرة للنفط⁽⁶⁾، والثانية في مجموعة الدول المستوردة الصافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط، إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد⁽⁷⁾، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم

(6) تتألف من الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

(7) البلدان العربية المستوردة للنفط هي: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا وتونس والقمر وفلسطين.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهد عام 2019 استمرار بعضها في تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي بدعم من مؤسسات إقليمية ودولية، وهو ما انعكس في زيادة الإيرادات العامة لديها بشكل ملحوظ، نتيجة رفع معدلات الضرائب، وتقليص الإعفاءات الضريبية، وحصرها في تلك التي ثبتت جدواها الاقتصادية. ففي الأردن تم خفض سقف الإعفاء الضريبي من 12 ألف دينار أردني إلى 10 آلاف دينار أردني. في نفس الوقت استمرت جهود الدول العربية المستوردة للنفط لضبط النفقات العامة، من خلال الرفع التدريجي للدعم خاصة عن الوقود، والمياه والكهرباء والاتصالات كما في مصر والمغرب، وهو ما ساهم في خفض العجز بموازنتها العامة.

التضخم

ساهم انخفاض أسعار النفط بشكل رئيس في انخفاض معدل التضخم في الدول العربية عام 2019 حيث ساهم في تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدر للنفط، كما أن الثبات النسبي، بل وارتفاع قيمة بعض عملات الدول العربية عام 2019 لا سيما تلك المرتبطة بالدولار، ساهم في انخفاض معدل التضخم المستورد، أضف إلى ذلك تأثير تأجيل تطبيق ثلاث دول خليجية لضريبة القيمة المضافة حتى عام 2020 أو 2021.

لكن على مستوى الدول فرادى، يلاحظ ثمة تباين بين الدول العربية، فبعض الدول كانت أكثر معاناة من غيرها، ففي ظل التطورات في السودان ارتفع معدل التضخم لمستويات قياسية، في حين انخفض معدل التضخم في مصر التي كانت تعاني من ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الماضية، شهد معدل تضخمها تراجعاً خلال هذا العام في ظل تحسن قيمة الجنيه مقابل الدولار، وانخفاض أسعار السلع الغذائية محلياً بشكل ملحوظ، في حين كانت السعودية الدولة العربية الوحيدة التي سجلت تراجعاً في المستوى العام للأسعار.

البطالة

كانت مشكلة البطالة حتى وقت قريب من المشكلات التي تعاني منها الدول العربية غير النفطية، إلا أن السنوات القليلة الماضية كشفت أن تلك المشكلة أصبحت متواجدة، وإن كان بشكل أقل حدة في بعض الدول العربية النفطية، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال مراجعة معدل البطالة بين مواطني تلك

الاقتصادي التي تم تنفيذها بتلك الدول تم تمويل جزء كبير منها من خلال تسهيلات مُقدمة من مؤسسات إقليمية ودولية، إضافة إلى النمو الملحوظ في الاستثمار الخاص الذي يعكس تحسن مستوى الثقة في آفاق تلك الاقتصادات. من جهة أخرى، ساهمت الزيادة في تحويلات العاملين بالخارج خاصة من الدول النفطية، والتحسين الكبير في الإيرادات السياحية، وعوائد صادرات الغاز، لبعض دول المنطقة عام 2019 خاصة مصر وتونس، في تعزيز قدرة حكومات تلك الدول على تنفيذ العديد من المشروعات الكبرى التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. في المقابل، مثل الارتفاع الكبير في حجم الدين العام، خاصة في دول مثل لبنان ومصر، إضافة إلى تداعيات الأوضاع الداخلية التي أثرت على قدرة بعض دول المجموعة على تحقيق النمو المأمول تحديات أمام قدرة هذه البلدان على رفع مستويات النمو إلى المستويات المأمولة لتحقيق زيادات أكبر في معدلات التشغيل.

المالية العامة

تتسم الإيرادات العامة في الدول العربية بكونها مسيرة للتطورات النفطية، وهذا أمر طبيعي نظراً لأن صادرات الوقود والمعادن تمثل نسبة مهمة من صادرات الدول العربية، بل ترتفع في بعض الدول العربية النفطية لتصل إلى ما يفوق 70 في المائة من مجمل صادراتها، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول النفطية، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط اعتباراً من نهاية عام 2014 من أجل إحداد التنوع الاقتصادي وتعزيز مصادر تمويل الموازنة العامة. بناءً عليه، أدى انخفاض عائدات النفط إلى تراجع الإيرادات العامة في بعض الدول النفطية فيما ارتفعت بشكل طفيف في عدد قليل منها كالإمارات والسعودية والبحرين نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة. من المتوقع أن تبدأ الكويت وعمان وقطر بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2020 أو 2021، حيث أصبح لزاماً على تلك الدول العمل على زيادة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة، من أجل الحد من تقلبات الإيرادات العامة، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، والحد من الإعفاءات الضريبية تدريجياً، وإجراء إصلاحات تشريعية، وكذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول التي لم تطبقها بعد.

1- التجارة الخارجية، يلاحظ أن صادرات الدول العربية إلى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تشكل على التوالي 13.6 في المائة، و5.8 في المائة على التوالي عام 2019، ومن ثم فتلك التوترات بالطبع أثرت على صادرات الدول العربية لهما، أي أن نحو 19.4 في المائة من الصادرات العربية تأثرت سلباً خلال عام 2019، وإذا أضفنا إلى ذلك باقي الدول ذات الارتباطات الكبيرة بهذين الاقتصاديين، فمن المؤكد أن الأثار ستكون أكبر من ذلك، أضف إلى ذلك أن بعض المنتجات التي فرضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً إضافية هي منتجات تنتجها وتصدرها بعض الدول العربية ومن ثم فقد تأثرت صادرات بعضها سلباً بارتفاع الرسوم الجمركية عام 2019.

2- النفط، تتسم الصادرات العربية بتركزها في سلعة النفط، ويعد الطلب على النفط، طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم فإن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أدى إلى انخفاض الطلب عليه، مما انعكس سلباً على أسعار النفط، وهذا ما حدث بالفعل عام 2019، فبالرغم من أن كل الظروف المحيطة بصناعة النفط كانت تنذر بارتفاع أسعاره، إلا أن متوسط أسعار سلة أوبك شهدت انخفاضاً عام 2019 بنحو 8.3 في المائة.

في ضوء ذلك، انخفض حجم التجارة الخارجية للدول العربية من نحو 1898.2 مليار دولار عام 2018 إلى نحو 1848 مليار دولار عام 2019 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 2.7 في المائة. أما فيما يتعلق بالتجارة العربية البينية فهي تُعد أحد أهم الروافد الاقتصادية لتقريب التكامل الاقتصادي العربي، عبر تبادل المنتجات ما بين الدول العربية وفي ظل التوترات التجارية العالمية، من المتوقع أن تتحول وجهة بعض الصادرات لدول المنطقة وكذلك الحال بالنسبة للواردات إلا أن واقع البيانات يشير إلى انخفاض محدود في صادرات الدول العربية البينية عام 2019، ورغم ذلك ارتفعت أهميتها النسبية لتبلغ 11.1 في المائة مقابل 10.4 في المائة عام 2018 في حين تراجع الأهمية النسبية للواردات العربية إلى نحو 13.3 في المائة في عام 2019.

الدول، ومن ثم يمكن القول إنها أصبحت مشكلة الدول العربية وليست دول بعينها. زاد من حدة مشكلة البطالة بالدول العربية الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية وما ترتب عليها من تأثيرات على أسواق العمل، حيث أدت تلك الأوضاع إلى نزوح أكثر من ستة ملايين شخص في سوريا خارج البلاد، واضطرار سبعة ملايين آخرين إلى النزوح داخلياً، مما انعكس على الوضع الاقتصادي للدول المجاورة خاصة لبنان والأردن ومصر، وإذا أضفنا إلى ذلك تأثير الأوضاع الداخلية في العراق واليمن وليبيا لتضاعف تلك الاعداد.

والمتابع لمعدل البطالة بالدول العربية، يجد أنه شهد ارتفاعاً سنوياً سواء من حيث العدد المطلق أو من حيث نسبة البطالة. يزيد من حدة المشكلة، ارتفاع معدل البطالة بين الشباب العربي، حيث تبلغ نحو ثلاث أضعاف المعدل العالمي، كما أن معدل بطالة النساء العربيات يفوق ضعف معدل بطالة الذكور، رغم أن المنطقة العربية مستوردة للعمالة، فبحسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن العمالة الأجنبية تمثل ثلثي حجم العمالة في هذه الدول، وتمثل ما بين 40 و50 في المائة من حجم العمالة السعودية، ونحو 90 في المائة من العمالة الإجمالية في الإمارات العربية المتحدة، وإذا أضفنا إلى تلك الاعداد عدد أسرهم يتضح لنا حجم المشكلة، مما يستلزم من هذه الدول العمل على محاولة توظيف المهارات العليا والكفاءات العلمية والتقنية ومهارات الأعمال والاستثمار.

التجارة الخارجية

تتسم الدول العربية بكونها منفتحة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وقد ساهم في هذا الانفتاح احتواء المنطقة العربية على نحو 57 في المائة من احتياطي النفط في العالم، ونحو 27 في المائة من احتياطي الغاز، ومن ثم فإن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها التجاريين وخاصة الصين والاتحاد الأوروبي منذ عام 2018 واستمرارها إلى منتصف ديسمبر 2019، كان له انعكاسات على الاقتصادات العربية نظراً لزيادة مستويات انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي بشكل عام كما سبق الإشارة، وبنظرة أكثر عمقاً للهيكلي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية نجد أن هذا الانفتاح أكبر على الاقتصادين الصيني والأمريكي. في واقع الأمر فإن هذا التأثير على التجارة الخارجية للدول العربية يمر من خلال قناتين:

أسواق الأسهم

بنسبة 386 في المائة، وذلك في أعقاب إدراج سهم شركة أرامكو السعودية في ديسمبر 2019، مما ضاعف حجم السيولة المتداولة في السوق، بدعم من أكبر شركة مدرجة في العالم بقيمة سوقية 1.88 تريليون دولار.

أسعار الصرف

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2019 حيث تحسنت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام مدعوماً بالأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام. من جانب آخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2019.

في ظل تحقيق معظم البورصات العالمية مكاسب كبيرة بنهاية عام 2019، فقد كان أداء البورصات العربية في نفس الاتجاه، وقد استهلكت أسواق العربية أدائها في المنطقة الخضراء ومن ثم سارت في حالة تباين ما بين الارتفاع والانخفاض حتى أنهت عام 2019 على ارتفاع باستثناء بورصات مسقط وعمّان، وسورية، وتونس، وفلسطين. وقد سجل مؤشر الأسعار في كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصة البحرين أكبر الارتفاعات خلال عام 2019 وبنحو 27.9 و20.4 في المائة على الترتيب.

من ثم حققت البورصات العربية مكاسب عام 2019، رغم أوضاع الاقتصاد العالمي المضطربة والحرب التجارية الدائرة، ولعل السياسات النقدية التيسيرية وتوسع الانفاق العام، وكذلك إدراج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤشرات الأسهم والسندات العالمية ساهم في تحقيق هذا التحسن.

وقد قفزت القيمة السوقية للأسواق العربية لتبلغ نحو 3.17 تريليون دولار بنهاية 2019، وقد تصدرت السوق السعودية البورصات العربية ومنطقة الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية بنحو 2.407 تريليون دولار بنهاية 2019 كما حققت أعلى نسبة نمو في القيمة السوقية بنهاية ديسمبر 2019 لتكون بين أكبر عشر بورصات من حيث القيمة السوقية في العالم، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المحلية